A/C.2/31/L.87
10 December 1976
ARABIC

الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون
اللجنة الثانية
البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

باكستان : مشروع قرار*

تقديم المساعدة الى أنغولا

ان الجمعية العامة ،

ان يساورها عقيق القلق ازاء ما لحق بالمرافق الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في أنغولا من دمار وضرر واسع النطاق ابان كفاح أنغولا في سبيل استقلالها ودفاعا عن سيادتها الوطنية ،
وان تحيط علما بعدم كفاية قاعدة الانماء الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الريفية الموروثة
عن الفترة الاستعمارية ،

ونظرا للحاجة الملحة الى استيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين العائدين واعادة ادماجهم
في النسيج الدائم للمجتمع ،

وان يساورها القلق كذلك ازاء الآثار الضارة ، التي مازالت الحالة الاقتصادية الدولية
تلحقها باقتصاد أنغولا الذي أصابه الضعف ،

وان تشير الى القرار ٣٤٦١ (د - ٣٠) المؤن في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ بشأن
تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذي حث فيه الجمعية العامة الوكالات
المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الى الدول الحديثة
الاستقلال والناشئة ،

* يقدم وفد باكستان مشروع القرار هذا باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي
هي أعضاء في مجموعة السبعه والسبعين .

وان تشير كذلك الى قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٩ (د - ٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦ ولا سيما الفقرة ٤ منه ، التي أوصى المؤتمر فيها بأن تضطلع الهيئات السنوية في منظومة الأمم المتحدة بتدابير المساعدة لصالح دول افريقيا الحديثة الاستقلال ،

وان ترحب بجهود حكومة وشعب أنغولا في سبيل التعمير الوطني ،
وان تحيط علما بالبيان الذي أدلى به وزير خارجية أنغولا في (كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، واقتح فيه انشاء صندوق دولي للتعمير الوطني في أنغولا ،

١- ترجو الأمين العام أن يقوم بتعبئة برنامج دولي للمساعدة المالية والتقنية والمادية بغية توجيه حصيلته الى صندوق دولي لتعمير أنغولا يستهدف تلبية احتياجاتها الانمائية الطويلة الأجل والقصيره الأجل ؛

٢- وتناشد بالحاج جميع الدول الأعضاء والمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية المعنية ، أن تستجيب بسخاء لاحتياجات أنغولا وأن تقدم المساعدة على أساس ثنائي و/ أو متعدد الأطراف ؛

٣- وترجو من لجنة التخطيط الانمائي أن تنظر بعين التأييد وعلى سبيل الأولوية ، في دورتها الثالثة عشرة ، في مسألة ادراج أنغولا في قائمه أقل البلدان نموا ، وموافاة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثالثة والستين بما تنتهي اليه من نتائج في هذا الشأن ؛

٤- وتدعو ريثما يتم ذلك ، الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الى منح أنغولا ذات المزايا التي تحظى بها أقل البلدان نموا بين البلدان النامية وذلك نظرا للظروف السائدة في أنغولا ؛

٥- وتوصي بشدة بأن تدرج أنغولا في قائمة أشد البلدان تأثرا ، وأن ينظر صندوق الأمم المتحدة الخاص في تقديم مساعدة عاجلة لها ؛

٦- وترجو كذلك من الأمين العام أن يبقي هذه المسألة قيد النظر ، وأن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين عن تنفيذ هذا القرار .